- **أهم الاستنتاجات:**

ثمة العديد من الاستنتاجات المهمة التي أمكن استخلاصها من هذا الكتاب، وهي استنتاجات تستحق المتابعة والمعالجة من المسئولين عن التخطيط البيئي والتنموي والاقتصادي في بلداننا العربية.

ومن أهم هذه الاستنتاجات ما يلي:

1 - بدأ العالم ينظر إلى الاقتصاد الأخضر، باعتباره وسيلة أساسية لدعم تنفيذ مبادرات التنمية المستدامة. وثمة مؤشرات كثيرة تدل على أن الاقتصاد الأخضر يتيح فرصة لإعادة توجيه الاستثمار نحو المشروعات والأنشطة الخضراء التي تسهم في تحسن الأداء الاقتصادي على المدى الطويل، وفي الحد من المخاطر البيئية، وفي تحقيق الرخاء الاجتماعي في المستقبل.

2 - منذ تبنّي برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة مبادرة الاقتصاد الأخضر في ديسمبر 2009 وحتى اليوم لم يتم إجراء أية دراسة استقصائية رسمية عن الاقتصاد الأخضر في معظم بلداننا العربية. كما أنه لم يتم إجراء أية دراسة أكاديمية عن هذا الموضوع لتقييم أية برامج أو سياسات أو مبادرات خاصة بهذا الاقتصاد.

3 - لا توجد لدى أغلبية وزارات وهيئات البيئة في عالمنا العربي إدارات خاصة بالتوعية بالاقتصاد الأخضر، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على تعزيز الدور المناط بها في تغيير اتجاهات الأفراد والمؤسسات في الدولة تجاه سياسات الاقتصاد الأخضر.

4 - إن مبادرات الاقتصاد الأخضر الوطنية والإقليمية والدولية بحاجة ماسة إلى الترويج

لها، لاسيما في أوساط الشباب. فثمة شرائح واسعة من أفراد المجتمع الحاصلين على شهادات جامعية لا يعرفون شيئاً عن الاقتصاد الأخضر ولا عن مبادئه وأهدافه ومجالاته، ولا عن أهميته في القضاء على الفقر، والمحافظة على الموارد والحدّ من إنتاج النفايات.

5 - إن الدور الرئيسي الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة (اليونيب) هو دور استشاري وتوجيهي في مجال إستراتيجيات وسياسات وخطط حماية البيئة والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وبرغم أهمية هذا الدور ونجاح برنامج اليونيب في القيام به، إلا أن التوصيات والمبادئ والقرارات التي يتبناها البرنامج غير ملزمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يحد من فاعليتها.

6 - ثمة قصور كبير في قيام الجامعات العربية بمتابعة ما هو جديد من المبادرات الدولية والإقليمية والوطنية الخاصة بالتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، كما أن التنسيق فيما بينها وبين وزارات وأجهزة حماية البيئة شبه مفقود، وهو الأمر الذي ينعكس سلبا على تجديد وتطوير دراسات علوم الاقتصاد الأخضر بها.

7 - إن تناول موضوعات الاقتصاد الأخضر في وسائل الإعلام العربية يتسم بمحدوديته، وينعكس ذلك سلباً على وعي أفراد المجتمع بماهية هذا الاقتصاد ومجالاته وفوائده، وهو أمر يتطلب لمعالجته أن تهتم الجامعات بإعداد الإعلامي المتخصص في الاقتصاد الأخضر من خلال تخصيص مقررات خاصة لذلك.

8 - بينت بعض التجارب التي خاضتها بعض الدول العربية في مجال الاقتصاد الأخضر، لاسيما في استخدام الطاقة المتجددة والحدّ من النفايات، إمكانية تطبيق هذا النموذج في المنطقة وقدرته على تحقيق نتائج إيجابية في تخفيف حدة الفقر، وتخفيض معدلات البطالة، وتحقيق التنمية المستدامة.

9 - إن نجاح مبادرات الاقتصاد الأخضر يتوقف على بناء شراكات فاعلة بين جهاز حماية البيئة والقطاعين العام والخاص للتنسيق بين الأوساط البيئية والاقتصادية والمالية في مجال تطبيق سياسات ومبادرات ومشروعات الاقتصاد الأخضر.

10 - للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، يتطلب الأمر تنفيذ عدد من الإجراءات من بينها: تعزيز التعليم الوطني وأنظمة البحث والتطوير وتحسين التدريب المهني، وتعزيز نقل التكنولوجيا والابتكار وآليات التمويل. كما تتضمن هذه الإجراءات

دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في الخطط الإنمائية الوطنية والسياسات الإقليمية، ودعمها بالتشريعات الملائمة وأدوات التمويل، وإصلاح الأطر المؤسسية على جميع الأصعدة، بحيث تواكب عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، وتفسح المجال أمام مشاركة السلطات المحلية، وتساعد في توحيد الرؤية على مستوى مختلف القطاعات بالدولة.

- **أهم التوصيات:**

ثمة عدد من التوصيات يمكن استخلاصها من هذا الكتاب، من أهمها:

1 - ضرورة إعداد وتنفيذ برامج فعلية للاقتصاد الأخضر في الدول العربية.

2 - الترويج لبرامج الاقتصاد الأخضر عن طريق مختلف وسائل الإعلام.

3 - قيام الجامعات ووزارة التربية بتضمين مناهج التعليم معلومات تتعلق بالاقتصاد الأخضر.

4 - ضرورة تفعيل دور المسئولين في أجهزة حماية البيئة ووزارات البيئة والاستثمار والتخطيط، ومراعاة أن يكونوا من البيئيين المتحمسين لتنفيذ برامج الاستدامة ومن المتخصصين في العلوم البيئية بصفة عامة، وأن يكونوا ذوي خبرة بمبادرات الاقتصاد الأخضر على المستويين الدولي والإقليمي.

5 - أن تقوم وزارات وهيئات البيئة بإنشاء إدارة بها تختص بوضع سياسات وإستراتيجيات وخطط ومبادرات الاقتصاد الأخضر، ومتابعة تنفيذها وتقييمها وتوفير التمويل اللازم لها.

6 - لما كانت برامج عمل الاقتصاد الأخضر هي برامج واسعة النطاق تعنى بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، لذا فإنه من الضروري تنفيذ أنشطة الاقتصاد الأخضر حسب الأولوية في القطاعات الرئيسية التي تؤثر على المجتمع على المدى القصير، وخاصة على الشباب والنساء والفقراء.

7 - ضرورة إجراء مسح شامل لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من المبادرات الناجحة في سياق الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بهدف توثيق المبادرات التي نجحت في بعض البلدان في مجال الاقتصاد الأخضر والاستفادة منها في البلدان الأخرى.

8 - تشجيع فرص العمل الخضراء على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك من خلال التدريب وتنمية المهارات، ودعم الابتكار والبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا الخضراء من البلدان المتقدمة.

9 - تعزيز قدرات المجتمع المدني، وتشجيع الشراكات الكفيلة بدعم الانتقال الفعلي إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة، وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تدعم الاستثمار الأخضر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والاستفادة من تجارب الاستثمار الأخضر الذي تقوم به بعض الشركات، لاسيما في توليد فرص العمل ومصادر الدخل الخضراء.

10 - تعزيز الطلب على الاقتصاد الأخضر، من خلال زيادة الوعي بين المستهلكين، وتسهيل الوصول إلى المعلومات لتعريف المستهلكين بأثر ما يتخذونه من قرارات على صعيد الاستهلاك.

11 - بناء شراكات بين منظمات المجتمع المحلي ووسائل الإعلام بهدف التوعية بمفاهيم الاقتصاد الأخضر ومبادئه.

12 - تكثيف برامج بناء القدرات في القطاعات العامة والخاصة في مجال الاقتصاد الأخضر، مع التشديد على دور المؤسسات والهيئات البيئية والمنظمات غير الحكومية في تحقيق ذلك.

13 - يجب ألا تقتصر مبادرات الاقتصاد الأخضر على السياسات الصناعية أو الأنشطة منخفضة الكربون، بل يجب أن تغطي نطاقًا واسعًا من السياسات التي تشمل القطاعات الإنتاجية والبيئية، بما فيها الأنظمة والإصلاحات المطلوبة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

14 - تكييف المبادرات الوطنية والإقليمية مع برامج العمل العالمية، وتشجيع التعاون مع الدول الأعلى نموا والأكثر تقدما لدعم برامج التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر في البلدان العربية.

15 - تشجيع التعاون الدولي لاسيما في مجال نقل التكنولوجيا، والتمويل الأخضر، والتمويل الجزئي، والتجارة والاستثمار، وتعميم أفضل الممارسات المعتمدة في آليات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ودعم مفهوم الاقتصاد الأخضر في البلدان العربية.

16 - تطوير نماذج وأساليب اقتصادية إقليمية لتقدير كلفة التحول إلى الاقتصاد الأخضر وفوائده، وتقييم دوره في تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر في البلدان العربية، وتطوير مؤشرات موثوقة خاصة بهذه البلدان لقياس التقدم المحرز في أنشطة الاقتصاد الأخضر.

17 - إنشاء أطر مؤسسية وطنية وإقليمية لتسهيل التنسيق بين الهيئات المعنية بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

18 - العمل على إيجاد ربط منهجي بين تقنيات الطاقة المتجددة والمحافظة على سلامة النظم البيئية.

19 - يجب أن تضمن سياسات الاقتصاد الأخضر تحقيق الاستدامة من وجهة النظر البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

20 - ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي والاستثمار في بناء القدرات والتدريب والتعليم في مجالات تطبيقات الاقتصاد الأخضر.

21 - إقامة دورات تدريبية وورش عمل تهدف لنشر الوعي بالاقتصاد الأخضر ومجالاته والاستفادة منه.

22 - تنشيط السياحة البيئية وتعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر في هذا المجال.

23 - وضع إستراتيجية لمواقع محميات المحيط الحيوي لتكون الحافز نحو تنمية المجتمعات الخضراء.

24 - التشجيع على تنفيذ مبادرات ومشروعات ريادية للطاقة المتجددة واستخدامها في البلدان العربية.